

له. إن «قميص الحريري» ليس إلا مَعْبَرًا إلى أحشاء سورية لتمرنيها وانتزاع عروبتها وتحويلها إلى كيسِ أقبليات.

لقد استوقفنا تعبير «اللحظة التاريخية» في «الإعلان» والقول بأن الغرض منه هو تصليب الصمود الوطني الذي فشل النظام في بناؤه. وفي اعتقادنا أن دور المعارضة يضاها في أهميته دور النظام - أي نظام - إن هي تمسكت ببوصلتها الهادية من وطنية سورية وعروبية جامعة، وإن قرأ في وجدانها أن «اللحظة التاريخية» تتطلب تحصين الوطن من الاختراق وتحديق العين في ممارسات النظام.

نرجوكم ألا تسمحو لأحد بمحاولة الضحك على الملائكة والأدعاء «أنتنا نناور مع الخارج كما ناور النظام وما انفك يناور». إخواننا، أنتم خير العارفين - وليس في هذا أدنى تبرير - أن منطق الدولة الصرف يسمع بهامش من التعامل، يتسع ويضيق حسب الظروف الإقليمية والدولية. ولا ينطبق القياس ذاته على أي جماعات من مواطني هذه الدولة بحال من الأحوال. ثم الأهم أن تكون المعارضة رقيباً حسيباً على هامش تعامل الدولة هذا، منبهاً ومحذراً، أو راضياً وصامتاً. أي أن المنطق يقضي بأن تلجأوا النظام عن توسيع الهامش، لا أن تقلدوه. والقول إن خشيتكم من صفقات قد يعقدها النظام هي ما دعاكم إلى التراص مع

حلفائكم المعارضين إن هو إلا مقولة لا تصمد أمام جهر أكثر منهم بأن المطلوب هو صفة، ولكن ليس مع النظام - وهي بالمناسبة غير واردة - بل معهم هم، وهم البديل المسبق للصنع، والمنتزه للحظة التاريخية، والفاهم لما يبغيه «الكبير» بكل فروضه ونوافله وسننه.

لو أن المسألة اقتصرت على تغيير وطني من الداخل، يستبدل النظام بأخر من صنع سوري، ويحل محله كينونة حاكمة تجمع الوطنية والعروبية وطهارة اليد واحترام الإنسان، لكان لنا موقف مختلف. أما وأن المحيق بنا هو من سلف وصف مبتغاه، فهنا ترفع الأقلام وتجب الصحف.

الإخوة الناصريون، أعضاء المؤتمر في سورية،

لكل ما سبق، ولقناعتنا بصفاء سريرتكم الوطنية والقومية، وثقتنا بثبات مرجعيتكم، فإننا نأمل في أنكم إما أن تتسحبوا من هذا «الإعلان» أو أن تعدلوه بشكل جذري وتطهروه من كل الحشويات السقيمة التي جعلت منه إعلان فتنة لن يُعيد منها إلا الذين يتطلعون إلى اليوم الذي لن يبقى في قلب العروبة إلا نباض حجر على حجر. نحن في الانتظار، أملون.

أعضاء المؤتمر القومي العربي في الولايات المتحدة

واشنطن في ٢٠٠٥/١١/١٨

## مناقشات قضايانا والتدخل الدولي

قرأت مقال السيدة أمينة النقاش، المُعنون: «ضد التيار، نعم للرقابة الدولية» (الأهالي ٢٠٠٥/١٠/٥). وقد لفت نظري أن هذا المقال جاء وسط شبه إجماع في أكثر من دولة عربية على ضرورة وجود مراقبة دولية في الانتخابات. وهذا لا يعني أن الشعب كله يريد الرقابة الدولية، بل يعني أن هناك من يريد ذلك، وهم جزءٌ فحسب من النخب العربية ذات الاتجاهات السياسية المختلفة.

كما طرحت صحيفة المجتمع، وهي صحيفة إسلامية تُصدر في الكويت (العدد ١٦٦٥، صفحة ٨)، أن هناك قوى ليبرالية تريد رقابة دولية لإبعاد الإسلاميين.

وفي لبنان طالبت فئات مختلفة بضرورة تحقيق دولي في مقتل الحريري.

وهذا كله، في تصوّري، ناتج عن الأمور التالية: أولاً، عدم الثقة بالنفس؛ ثانياً، عدم الثقة بالأجهزة المحلية والسلطات المحلية.

إن المطالبة برقابة دولية ليس أمراً جديداً، ولم تكن نحن العرب الذين اخترعناه. إنه أمرٌ يعود إلى القرن السابع عشر عندما قررت الدول العظمى الخمس أنذاك أن ما يسمى «منطقة الشرق الأوسط» منطقة قرار دولي، وأنه لا يجوز فيها أن ينتصر منتصر أو أن يهزم منهزم إلا بقرار دولي. ولذلك جرى العمل لتكريس هذه الثقافة: ١ - من خلال التدخل العسكري والسياسي. ٢ - ومن خلال تربية جزء من النخب وبعض الأسر الحاكمة على هذه القناعة.

هذا وقد قرأت كتاب حصاد الفكر، العدد ١٦٦، وفيه ندوة بعنوان: «تدويل أزمات الشرق الأوسط وأفريقية، السلبات والإيجابيات». وتساءلت:

١ - لماذا لا نكون نحن الرقباء على حكوماتنا؟ ٢ - ولماذا نريد أن نثبت لشعبنا أننا ضعفاء، وأن الأجانب أشجع منا وأكثر قدرة على تحقيق العدل والعدالة؟ ٣ - وماذا يتبقى للعملاء ولمتلي الأنظمة الخائفة إذا قبلنا كل صفاتهم وتحملنا كل أساليبهم؟

وكنت أظن في الماضي أن سياسة «المطالبة بالرقابة الدولية» هي سياسة اليمين فقط. ولكنني اكتشفت أنها أيضاً سياسة اليسار المنهار، وسياسة القوى الوطنية المهزومة التي تريد أن تحكّم عبر القوى الأجنبية.

إن التوازن الدولي الذي ساد خلال وجود الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، والذي كان يقنع السيادة بأهمية الاعتماد على الإقرار الدولي، لم يعد قائماً. الآن هناك قوة مهيمنة هي قوى إمبريالية فقط؛ وهناك الشعوب التي لا تلعب دوراً في ميدان القوى رغم قوتها.

ختاماً نقول: إن كل أعمال التدخل الدولي في العالم لم تنتج ديموقراطيات بل أنتجت ديكتاتوريات وحروباً أهلية.

ناجي علوش (عمان)